

Distr.: General

7 April 1999

Arabic

Original: French

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والخمسون

الوثائق الرسمية



اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة ٤٢

المعقدة بالمقر، نيويورك

يوم الأربعاء، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، الساعة ١١:٠٠

الرئيس: السيد بول (نائب الرئيس) (نيوزيلندا)

المحتويات

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: المسائل المتعلقة
باللاجئين والمشردين والمسائل الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصوير. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد
أعضاء الوفد المعنى في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره إلى:
Chief of the Official Records Editing Section, Room أسبوع واحد
.DC2-0750, 2 United Nations Plaza

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

في غياب السيد حشاني (تونس)، ترأس الجلسة السيد بول (نيوزيلندا)، نائب الرئيس.

افتتحت الجلسة في الساعة ١١/١٠

البند ١٠٥ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين: المسائل المتعلقة باللاجئين والمشردين والمسائل الإنسانية (١٢/٣٥٣، A/٤٨٦ و A/٤١٣، A/٣٢٨ و A/٣٢٥، A/٣٢٥ و A/٣١٢، Add.١) و (A/٥٣/٤٨٦ و A/٥٣/٤١٣، A/٣٢٨ و A/٣٢٥، A/٣٢٥ و A/٣١٢، Add.١).

١ - السيدة أوغاتا (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين): أعربت عن شكرها للجمعية العامة على إعادة انتخابها لوظيفتها المفوضة السامية لولاية ثلاثة تنتهي، بناءً على طلبها، في ٣١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٠٠.

٢ - وقالت إن عدداً من المشاكل في أماكن مختلفة من العالم يدعوا للقلق، منها المنازعات، خاصة في أفريقيا، وال Battat في بعض عمليات السلام، والاضطراب المالي، الذي زاد في حدة الأزمات الاجتماعية الواسعة الانتشار، والعلوم، التي تحدث تغيرات كبيرة في الاقتصاد والتكنولوجيا والمعلومات. وتترك هذه الظواهر أثراً على عمل المنظمات الدولية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومع ذلك، يبعث العزم السياسي البدائي في معالجة أزمة كوسوفو على الأمل بأن المجتمع الدولي سيواصل تنفيذ إجراءات مشتركة دعماً للاجئين.

٣ - وأردفت أنه في حين أن اتجاهها متزايداً نحو الإعادة إلى الوطن، في السنوات السابقة، قد بعث على الأمل في تخفيف مشكلة اللاجئين، نشأ نمط جديد من مشكلات اللاجئين. وكان السبب في حدوث حالات الطوارئ، التي تتسم بمحدودية في الحجم وتعقيد أشد في طبيعة الطوارئ، هو الزيادة التي حصلت في عدد المنازعات، مما أبطأ أو أعاق كلية الحلول المقترحة لمشكلات اللاجئين.

٤ - وأضافت قائلة إن الجهود الدولية المبذولة في كوسوفو قد أدت إلى احتواء النزاع، وإلى تعريف للحد الأدنى من الشروط الازمة لأمن المدنيين، وإلى وضع إطار يهدف إلى التحقق من الامتثال لهذه الشروط؛ وهذا ما شجع العديد من الأشخاص المشردين داخل كوسوفو على العودة إلى بيوتهم. غير أن من غير المحتمل حصول حالات عودة كبيرة إلى أن يصبح أمن كل من العائدين وجميع الذين تضرروا بسبب النزاع مضموناً. ويعني تعقد الحالة في كوسوفو أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين يجب أن تنسق أعمالها تنسيقاً محكماً مع عدد من الجهات. وإن مكتبتها، بخلاف بعثة التتحقق، يركز على المهام الإنسانية، وخصوصاً على إصلاح منازل السكن، الذي يعتبره مكتبتها ضرورة ذات أولوية.

٥ - وقالت إنه ينبغي ألا تؤدي الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لحل أزمة كوسوفو إلى إضعاف التزامه بتحقيق الأهداف التي حددتها اتفاقات دايتون للسلام، وخاصة عودة الأقليات، فهي مهمة يتطلب إنجازها مقدرة سياسية وموارد مادية كافية. وبما أنه لم يتم تحقيق الأهداف الرامية إلى عودة الأقليات في عام ١٩٩٨، فإن من الواجب تحقيقها في عام ١٩٩٩، وذلك بخلق جو لا تفرض فيه عودة الأقليات على مجتمعات محلية أخرى، بل تكون مقبولة لديهم.

٦ - وذكرت أنه كان للتشريد الذي حصل في منطقة البحيرات الكبرى، في أفريقيا، عواقب بعيدة المدى على الأمان والتنمية الاجتماعية الاقتصادية. وقد عقد في أيار/مايو ١٩٩٨ اجتماع وزاري في كامبala دعت إليه منظمة الوحدة الأفريقية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لبحث مشاكل اللاجئين الإقليمية؛ وأكّد المشتركون من جديد تأييدهم لمبادئ حماية اللاجئين المتمثلة في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام ١٩٧٩، مشددين على ضرورة ضمان أمن الأشخاص المشردين وتأكيد إعادة دمج العائدين. وقد شرعت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، بناءً على توصية الأمين العام، في تعاون وثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام من أجل وضع ترتيبات احتياطية لمعالجة أوضاع اللاجئين غير المستقرة. كما يجب إيلاء الاهتمام لحلول دعم أخرى، مثل بناء قدرة الشرطة المحلية والقضاء، والتدريب، وتوفير المعدات والرصد.

٧ - وأضافت أن أفريقيا الغربية أيضاً عانت مؤخراً من تحركات عنيفة لللاجئين نجمت عن القتال في سيراليون وغينيا - بيساو. ففي سيراليون، مثلاً، أجبرت أعمال العنف المروعة، التي لم ينج منها النساء والأطفال، حوالي نصف مليون سيراليوني على طلب اللجوء إلى بلدان مجاورة؛ وقد قامت هذه البلدان بسخاء بتوفير المأوى لهم بالرغم من محدودية مواردها.

٨ - واستأنفت قائلة إن أفريقيا الغربية لم تستطع مع ذلك حل المنازعات أو احتواها على الصعيد الإقليمي في ليبيريا وسيراليون وغينيا - بيساو. غير أن الدعم الدولي لجهود صنع السلام من جهة ولبرنامجي إعادة التأهيل والتنمية من جهة أخرى لم يكن كافياً. وينبغي للمجتمع الدولي حشد التضامن العالمي من أجل حل النزاعات وإيجاد حلول لمشاكل اللاجئين.

٩ - واعترفت أنه بالرغم من الوسائل المحدودة التي تقيد جهود المفوضية، فإن بإمكان المفوضية أن تساعد على تحسين اقتسام المسؤوليات. ويمكن أن يتحقق التضامن إزاء اللاجئين بطرق مختلفة، مثل منح اللجوء للأشخاص المهددين بالاضطهاد أو العنف وإعادة توطين اللاجئين. ولا تزال برامج الحماية والمساعدة، خاصة في البلدان النامية، تشكل عنصراً رئيسياً للتضامن في سبيل اللاجئين. وفي الدورة الأخيرة للجنة التنفيذية، شددت الوفود على اقتسام المسؤوليات بينما نددت بالاهتمام الناقص الذي يوليه المجتمع الدولي لهذا المسعى.

١٠ - وقالت إن العواقب السياسية والاجتماعية والبيئية لأزمات اللاجئين المتتالية تنعكس في تكاليف اقتصادية ضخمة. ففي عالم يخضع للتغيرات الهائلة التي تفرضها العولمة، أصبحت مشكلة التشرد البشري القسري مشكلة عامة، ولست مشكلة البلدان التي تستقبل اللاجئين والعائدين وحسب. ويمكن أن يتخذ التضامن العالمي أشكالاً متعددة: لا تقديم المساعدة المالية والمادية فحسب، بل تقديم الدعم أيضاً في مجالات التشريع والتدريب والتعليم والإصلاح البيئي والتوعية العامة، وإن المفوضية تؤدي دوراً مباشراً أو تعمل كحافز لذلك.

١١ - وأضافت أنه لما كان التضامن العالمي يقوم أيضاً على حماية اللاجئين، فإن المفوضية بذلت الجهد إذ مدت يدها إلى الحكومات، وقامت بحملة لتعزيز الانضمام العالمي لاتفاقيات اللاجئين ولتنفيذ القوانين المتعلقة باللاجئين في التشريعات الوطنية، بحلول عام ٢٠٠٠.

١٢ - واستطردت تقول إن حماية اللاجئين ليست مجرد تعهد قانوني؛ بل تتطلب كذلك مساعدة مادية كوسيلة دعم لا غنى عنها. كما تتطلب حماية اللاجئين، قبل كل شيء، التواجد معهم في الميدان، فضورة ذلك يدل عليها العنف البدني وال النفسي الموجه ضد المدنيين، وخاصة النساء والأطفال. وستواصل المفوضية توجيه اهتمام خاص لمشاكل حماية هؤلاء الأشخاص.

١٣ - وأردفت تقول إن اللاجئين، أي الأشخاص المشردين داخلياً وغيرهم من الأشخاص المتضررين من الحرب، في حالات مثل أزمة كوسوفو، يواجهون محنّة مماثلة ولديهم احتياجات متشابهة - فهم يحتاجون إلى الأمان، والمساعدة، والمعلومات عن الحالة في بلدتهم الأصلي - وذلك لكي يتمكنوا من اتخاذ قرارات مدروسة بشأن عودتهم إلى أوطانهم. وعلى عكس الحجج التي تساق ماراً، فإن معالجة قضايا الأشخاص المشردين غير اللاجئين لا يقوض الولاية الأساسية لمفوضية اللاجئين؛ فقد أذنت الجمعية العامة والأمين العام بهذا النهج في عدة مناسبات. وقد عملت المفوضية بالنيابة عن الأشخاص المشردين بتعاون وثيق مع وكالات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ومع لجنة الصليب الأحمر الدولي.

١٤ - وذكرت بأن المفوضية لم تشارك في السنوات القليلة الماضية في حالات النزاع فحسب، بل شاركت أيضاً في حالات ما بعد فض النزاعات، خاصة في سياق عودة اللاجئين الواسعة النطاق إلى بلدانهم الأم؛ وكانت اللجنة التنفيذية واللجنة الثالثة قد طلبتا اشتراك المفوضية في هذا المجال، إذ اعترفت كلاًهما بضرورة تعزيز العودة إلى الوطن وتسوية الخلافات بين المجتمعات المحلية المنقسمة، بغية الحيلولة دون حدوث مزيد من التشرد.

١٥ - وأضافت أن هناك، مع ذلك، فجوة متنامية بين تقديم المساعدة الإنسانية وتقديم المساعدة الإنمائية أدت إلى إعاقة جهود المفوضية. ففي حين تنخفض المساعدة الإنسانية في رواندا، على سبيل المثال، بسبب الافتقار إلى الأموال، فإن البدء في أنشطة التنمية بطيء نظراً للقلق الأمني ومحدودية قدرات الحكومة. ولا ترغب المفوضية في القيام بأعمال التنمية، إذ أن لديها خبرة محدودة في هذا المجال، فهدفها هو ضمان تغطية الاحتياجات الإنسانية العاجلة. وتأمل المفوضية في أن يكون بإمكان الشركاء في التنمية أن يتدخلوا بسرعة وفعالية لإتاحة المجال للمفوضية وسائل الشركاء العاملين في المجال الإنساني كي يركزوا على مجال خبرتهم: عودة اللاجئين وإعادة إدماجهم، وتوفير الدعم لمجتمعاتهم المحلية أثناء المرحلة الشديدة الحرج التي يبدأ فيها الأشخاص العيش معاً من جديد.

١٦ - وأردفت تقول إن من الأولويات الأولى مواصلة المحافظة على قدرة المكتب على الإعداد لحالات الطوارئ المتعلقة باللاجئين والاستجابة لها، أو تعزيز هذه القدرة إن أمكن. وقد سمحت هذه القدرة للمفوضية بنشر عدد إضافي من موظفيها في كوسوفو بعد فترة قصيرة من توقف الأعمال العدائية. وحين انفجرت الاضطرابات في إندونيسيا، تمكنت المفوضية من تدريب المنظمات الحكومية وغير الحكومية في البلدان التي يمكن أن تستقبل تدفقات اللاجئين.

١٧ - وأضافت أن هناك أولوية ثانية هي ضمان أن تستطيع المفوضية العمل على أساس تمويلي أكثر متانة. وينبغي أن تقدم التبرعات في الوقت المناسب وعلى أساس يمكن توقعه؛ كما ينبغي أن يظل تخصيص الأموال

على مستويات معقولة وذلك كي تتمكن المفوضية من معالجة الظروف المتغيرة. وإن المفوضية ما زالت ملتزمة بمواصلة تحسين إدارة مواردها وعقل آلياتها الكفيلة برصد أنشطتها وفحصها وتقديرها.

١٨ - وأشارت إلى أن المفوضية ستولي كذلك اهتماما خاصا للاحتفاظ بنهج إنساني في عملها، إذ أنها لا تتناول المفاهيم والسياسات والأرقام فحسب، بل تعامل أيضا مع ما هو أهم بكثير - مع الناس.

١٩ - وأخيرا، ذكرت أن هناك حاجة إلى توفير مزيد من الأمان للعمليات الإنسانية وإلى تحسين سلامة وأمن اللاجئين والموظفين الذين يعملون بالنيابة عنهم. وأعربت، في هذا السياق، عن رغبتها في التعبير عن شكرها للنطـراء الحكوميين المنظمات الإقليمية والوكالات المشاركة وزملاء المفوضية، الذين ساعدت إسهاماتهم في اقتسام المسؤولية من أجل رفاه أكثر من ٢٢ مليون شخص من أكثر البشر تعرضـا للخطر في العالم، وغالبا من أجل حياتهم ذاتها.

٢٠ - السيد زيشـع (النمسا): قال، مشيرا إلى الفجوة بين عمليات الإغاثة وأنشطة التنمية، إن عمل المفوضية في مجال إعادة إدماـج اللاجئين والتعـمير قد تعرضـ، في عدة مناسبات، لانتقادات حادة. بالإضافة إلى ذلك، فإن وكالـات التنمية والمؤسسات المالية لم تكن في الغالـب مهيأة لتولـي وضمان مرحلة انتقالـية بين هذه العمليـات وأنشـطة التنمية. وأعرب عن رغبة وفـده في معرفـة نوع التـدابير التي تـخطط المـفوضـية لـاتخـاذـها لـضمانـ أن تفضـيـ المناقـشـاتـ المـتعلـقةـ بـهـذـهـ المـسـائـلةـ إـلـىـ اـتـخـاذـ خطـوـاتـ مـحدـدةـ. وإنـ وـفـدهـ يـوـدـ أـيـضاـ أنـ يـعـرـفـ كـيفـ تـعـتـزـمـ المـوضـوصـةـ مـسـاعـدـةـ الأـشـخـاصـ المـشـرـدـينـ وـحـمـاـيـتـهـمـ، وـالـتـدـابـيرـ التـيـ اـتـخـاذـتـهـاـ لـلـقـيـامـ بـصـورـةـ مـحدـدةـ بـتـطـبـيقـ الـمـبـادـئـ التـوجـيهـيـةـ التـيـ وـضـعـهـاـ مـمـثـلـ الـأـمـمـ الـعـامـ بـشـأنـ الأـشـخـاصـ المـشـرـدـينـ دـاخـلـياـ.

٢١ - السيد كالوف斯基 (جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة): قال إن مجلس الأمن نظر، في اليوم السابق، في مسألة اللاجئين وأمنـهمـ. ويـجـبـ أنـ تـأـخذـ الجـهـودـ المـبذـولـةـ لـتـعزـيزـ السـلـمـ وـالـأـمـنـ الدـولـيـينـ فيـ الـاعتـبارـ حالةـ اللاـجـئـينـ مـهـماـ كـلـفـ الـأـمـرـ. وـقـالـ إنـ المـفـوضـةـ السـامـيـةـ تـسـتـطـعـ، فيـ هـذـاـ المـضـمـارـ، أـنـ تـعـتـمـدـ عـلـىـ دـعـمـ بـلـدـهـ الـكـامـلـ. وـإـنـ حـكـومـتـهـ تـوـدـ الـحـصـولـ عـلـىـ مـعـلـومـاتـ إـضـافـيـةـ عـنـ الـأـنـشـطـةـ الـوقـائـيـةـ الـمـتوـسـطـةـ الـأـجـلـ وـالـطـوـيـلـةـ الـأـجـلـ التـيـ تـتـوـخـاـهـ الـمـنـظـمةـ وـالـمـفـوضـةـ لـمـعـالـجـةـ مـشـكـلـةـ الـلاـجـئـينـ، كـمـاـ تـرـغـبـ فيـ مـعـرـفـةـ مـسـؤـولـيـاتـ الـدـوـلـ الـأـعـضـاءـ فيـ هـذـاـ الصـدـدـ. فـمـنـ النـزـاعـاتـ مـسـائـلةـ دـقـيـقـةـ لـلـغـاـيـةـ، وـيـجـبـ عـلـىـ جـمـيعـ الـدـوـلـ أـنـ تـعـاـونـ لـتـطـبـيقـ الـالـتـزـامـاتـ التـيـ تـعـهـدـتـ بـهـاـ الـمـنـظـمةـ فيـ هـذـاـ المـجـالـ. وـأـعـرـبـ عـنـ اـرـتـياـحـ وـفـدـهـ لـلـأـوـلـوـيـةـ التـيـ مـنـحـتـهـاـ الـمـفـوضـةـ لـلـأـنـشـطـةـ الـوـقـائـيـةـ.

٢٢ - السيد فـانـ رـيسـينـ (هـولـنـداـ): قال إن الـالـتـزـامـ بـالـعـمـلـ ضـمـنـ الإـطـارـ الـذـيـ وـضـعـهـ الـإـتـفـاقـيـةـ يـشـكـلـ مـشـكـلـةـ إـضـافـيـةـ لـالـمـفـوضـةـ، نـظـراـ إـلـىـ أـنـ التـحـرـكـاتـ السـكـانـيـةـ الـوـاسـعـةـ النـطـاقـ فيـ الـوقـتـ الـراـهـنـ لاـ تـنـدـرـجـ ضـمـنـ الـفـئـاتـ الـمـنـصـوصـ عـلـيـهـاـ فيـ الـإـتـفـاقـيـةـ وـأـنـ هـؤـلـاءـ الـأـشـخـاصـ لاـ يـتـمـكـنـونـ مـنـ الـحـصـولـ عـلـىـ الـحـمـاـيـةـ الـدـوـلـيـةـ. وـقـدـ أـدـتـ الـتـدـفـقـاتـ الـمـخـلـطـةـ مـنـ لـاجـئـينـ حـقـيـقيـينـ وـأـشـخـاصـ لـاـ تـبـرـرـ حـالـتـهـمـ التـدـابـيرـ الـوـقـائـيـةـ إـلـىـ تـعـقـيدـ هـذـهـ الـمـشـكـلـةـ. وـقـالـ إـنـ وـفـدـهـ يـوـدـ أـنـ يـعـرـفـ كـيـفـ يـنـبـغـيـ لـلـدـوـلـ، فيـ رـأـيـ الـمـفـوضـةـ السـامـيـةـ، أـنـ تـعـالـجـ هـذـهـ الـمـشـكـلـةـ، وـمـاـ هـيـ الـمـسـاعـدـةـ الـتـيـ يـمـكـنـ أـنـ تـقـدـمـهـاـ وـكـالـاتـ الـأـمـمـ الـمـتـحـدـةـ لـهـذـهـ الـدـوـلـ.

٢٣ - السيدة أوغاتا (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين): قالت إنه فيما يتعلق بالفجوة القائمة بين عمليات الإغاثة وبدء أنشطة التنمية، فعلى الرغم من أن حكومات معينة قد انتقدت بالفعل الأعمال التي اضطاع بها مكتبيها، أدركت حكومات أخرى أن من الضروري سد هذه الثغرة. فاللاجئون العائدون إلى بلدانهم الأصلية بعد انتهاء المنازعات لا بد من إدماجهم في عملية التنمية، وهذا مسعى طويل وصعب، خاصة بسبب الافتقار إلى الموارد المالية. وقالت إن المفوضية تنظر، بالاشتراك مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، في السبل التي تضمن الانتقال من العمليات الإنسانية الطارئة إلى أنشطة التنمية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل. فالعمليات الإنسانية، التي تجري في حالات الطوارئ والأزمات العاجلة، تختلف عن أنشطة التنمية التي يتم الاضطلاع بها، فقط في حالات الاستقرار السياسي واستعادة السلم؛ لكن الاستقرار مفقود في معظم الأحيان، والفجوة بين هذين النوعين من التدخل متصلة في انعدام الموارد المتاحة على المستوى الدولي لضمان هذا الانتقال. علاوة على ذلك، وبما أن المساعدة تُمنح بشكل عام إلى الحكومات، يجب أن تملك الحكومات نفسها القدرة الضرورية على استيعاب تدفقات اللاجئين وعلى مواجحة حالات ما بعد فض النزاعات. ونظراً لأن سياسة المفوضية في تفويض تنفيذ أنشطة معينة إلى وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة لم تحقق النتائج المنشودة، فإن المفوضية تدرس مع شركائها السبل التي تؤدي إلى تعزيز فعالية النظام.

٢٤ - وأضافت أنه فيما يتعلق بمسألة الأشخاص المشردين، فإن المفوضية تطبق المبادئ التوجيهية التي وضعها مثل الأمين العام بشأن الأشخاص المشردين داخلياً، وخاصة في كوسوفو. وأشارت إلى اللاجئين وتوفير الحماية لهم، وأكدت على الدور الذي يمكن أن تؤديه بلدان اللجوء، وهي الملاذ الأخير لللاجئين. غير أنه في الحالات التي انطوت على وصول أعداد هائلة من اللاجئين، جرى التدخل، بوسائل أخرى، إنسانية وسياسية وأحياناً عسكرية. وهكذا، يتوقف منع حدوث حالات كهذه على الحكومات، التي تسعى إلى منع حدوث المشكلة عن طريق مكافحة الفقر والسعى إلى المحافظة على الاستقرار على المستوى الوطني وعلى المجتمع الدولي. وقد نشأت مشكلة تدفقات اللاجئين المختلطة أساساً في البلدان الصناعية، التي تواجه تدفقات ضخمة جداً من اللاجئين في المجال الاقتصادي، فضلاً عن وجود بلدان، مثل جنوب أفريقيا، تجذب المهاجرين من القارة الأفريقية بأكملها. ويجب وضع إجراءات تتيح التمييز بين مختلف فئات اللاجئين لكي يمكن تحديد اللاجئين الحقيقيين وتقديم العون لهم، على أن يُفهم، في الوقت ذاته، أن مشكلة الهجرة لن تزول نتيجة لذلك.

٢٥ - السيد فينيو (الهند): قال إنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يولي عناية أكبر لتكاليف المعونة المقدمة إلى اللاجئين وأن يساعد البلدان المتضررة من مشاكل اللاجئين على تحمل مسؤولياتها. وأكد مرة أخرى استعداد حكومته للتعاون وثيقاً مع المفوضية، مشيراً إلى الدعوة التي وجهتها المفوضة السامية لتحقيق مزيد من التضامن الدولي. وسأل أيضاً عما تنتظره المفوضة السامية من الدول الأعضاء وعن كيفية قيام هذه الدول بمساعدتها على الوفاء بولايتها، لا سيما فيما يتعلق بالبحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين وتعزيز التضامن الدولي.

٢٦ - السيد العاص (السودان): قال إن المشردين هم في كثير من الأحيان لاجئون في الأصل. ومن عادوا منهم إلى بلدتهم بعد انتهاء الصراع كانوا يجدون عادة أن الأحوال في البلد تغيرت وأنها في بعض الأحيان ساءت مما كانت عليه عند مغادرتهم لها. ويتبغي للمفوضية وسائر الوكالات أن تسعى إلى كفالة توفير الظروف التي

تشجع اللاجئين على العودة. ومع أن حكومته سمحت لفئة معينة من اللاجئين أن تعيش خارج المخيمات، لم تقدم لها المفوضية المساعدة التي تحتاج إليها تلك الفئة للوفاء باحتياجاتها في المجالات المكلفة مثل التعليم والصحة. ولا بد من حصول الدول التي تستضيف اللاجئين والمشردين على مساعدة خاصة.

٢٧ - السيد دي بالاشيو (إسبانيا): قال إن حكومته تولي اهتماماً خاصاً لأمن العمليات الإنسانية والقائمين بالعمل فيها، وإنها على استعداد لمساعدة المفوضية وسائر الوكالات على تحسين الحالة في الميدان. وطلب مزيداً من المعلومات عن التدابير التي اتخذتها المفوضية في هذا الشأن وسأل عن الخطوات التي ينبغي للدول اتخاذها لتوفير الدعم الفعال للمفوضية في ذلك المجال.

٢٨ - السيدة أوغاتا (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين): قالت إن تنفيذ الاتفاقية، التي ينبغي أن تصدق عليها دول العالم، واحترامها شرطان لا بد من تحقيقهما لتوفير الحماية لللاجئين. ولا يقتصر الاهتمام على كفالة الحق في اللجوء بل يشمل كذلك الوفاء بمتطلبات من يحتاجون إلى المساعدة أكثر من حاجتهم إلى الحماية، ويشمل بصفة خاصة حماية الأقليات وتقديم المساعدة الازمة إلى البلدان المضيفة. وشافت حكومة السودان التي ظلت تستضيف اللاجئين سنوات عدة. وحيث أن العائدين يجدون صعوبة كبيرة في الاندماج مرة أخرى في مجتمعهم، ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد مما يقدمه لهم من مساعدات. وقد قدمت المفوضية المساعدة لبعض اللاجئين الموجودين خارج المخيمات، لكنها تمنح الأولوية للمقيمين في المخيمات لأنهم يدخلون في نطاق مسؤولياتها المباشرة.

٢٩ - وأردفت تقول إن الأهمية لا تقتصر على كفالة سلامة العمليات الإنسانية والقائمين بالعمل فيها بل تشمل كذلك ضحايا العنف والتشريد. ولذلك كانت الاتفاقية المقبولة بشأن سلامة موظفي الأمم المتحدة والأفراد المرتبطين بها أول خطوة في ذلك الاتجاه. وقد تنظر الجمعية العامة أيضاً في وضع خطة لحماية العاملين في العمليات الإنسانية، خاصة بسبب زيادة الإصابات بين المدنيين منهم عن الإصابات بين جنود حفظ السلام في عام ١٩٩٨.

٣٠ - السيد ندياي (السنغال): تساءل عما إذا كان اقتراح الأمين العام المتعلق بوضع برنامج دولي لمساعدة بلدان اللجوء على المحافظة على أمن المخيمات وأماكن تجمع اللاجئين وحيادها قد نفذ بالفعل، وعما إذا كانت هناك أية استراتيجية لتبعة الموارد من أجل أنشطة المفوضية.

٣١ - السيد بورغيس (أيرلندا): قال إنه لاحظ باهتمام ما قالته المفوضة السامية من أن آلية التدخل الدولي في كوسوفو يمكن أن تكون إطاراً نموذجياً في مجال السعي إلى إيجاد حلول لمشكلة المشردين، وأن المفوضية اضطلعت بدور مستقل عن الدور الذي أداء موظفو التحقق في كوسوفو. وتساءل عما إذا كانت المفوضية، في ضوء القيود التي تملّيها عليها قلة عدد موظفيها، في وضع يتيح لها بالفعل الاضطلاع بتنسيق الأنشطة والقيام بدور متميز. وحيث أن انتهاكات حقوق الإنسان هي المسؤولة عن تدفقات اللاجئين، طلب الحصول على معلومات عن إمكانية وضع إطار نموذجي للتعاون بين المفوضية والوكالات المعنية بحقوق الإنسان على الصعيد الميداني.

٣٢ - السيد ميريس (تركيا): قال إن المفوضية السامية أحاطت مجلس الأمن علمًا بالمخاطر الناجمة عن كثرة تسلل الجنود إلى مخيمات اللاجئين، وسأل عما إذا كانت المفوضية قد أعدت مدونة لقواعد السلوك للتعامل مع تلك الحالات.

٣٣ - السيد سيوغرين (السويد): أشار إلى برنامج الإصلاح الرامي إلى تعزيز الأنشطة الإنسانية التي تجريها المنظمة، وهو البرنامج الذي أعلنه الأمين العام في عام ١٩٩٧، وطلب تقييم الآليات القائمة وتساءل عن إمكانية تحسينها.

٣٤ - السيدة أوغاتا (مفوضة الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين): قالت إن المفوضية تتعاون تعاوناً وثيقاً مع إدارة عمليات حفظ السلام في سعيها إلى إيجاد سبل تكفل الطابع المدني لمخيمات اللاجئين وتمتعها بالحياد. وعلى البلدان المضيفة أن تتحمل مسؤولية الحفاظ على الأمن في المخيمات، ونظراً لأن هذه البلدان لا تملك دائمًا، في واقع الأمر، الإمكانيات اللازمة، فإنه ينبغي تقديم المساعدة لها. وقالت إنه يلزم، في الأداء المتوسط، إنشاء أجهزة إقليمية لحفظ السلام مماثلة في تصميمها لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقد خطط مجلس الأمن وبعض الدول الأعضاء مؤخرًا لإنشاء قوات احتياطية. ورداً على النقطة التي أثارها مثل ايرلندا، قالت المفوضة إنها، نظراً للعنف المرتكب في كوسوفو، لا بد من عدم الاقتصر على تقديم المساعدة لأعداد المشردين المتزايدة، بل ينبغي أيضًا إحلال الأمن في البلد، وهذا ما لا يدخل في نطاق مسؤوليات المفوضية. ولذلك فإن الاتفاق المبرم بين الحكومة ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا فيما يتعلق بإرسال بعثة للتحقق من وفاء الحكومة بتعهداتها بتخفيض القوات العسكرية، وبالتالي إعادة الثقة إلى الجماهير، يعد اتفاقاً مشجعاً. وقالت إن للأالية المنشأة عنصرين هما: العنصر الإنساني الذي يترتب عليه حصول السكان على المساعدة المباشرة من المنظمات الإنسانية، بما فيها المفوضية، والعنصر الأمني الذي سينفذه المحققون المدنيون على الصعيد الميداني. وفيما يتعلق بالتعاون بين الوكالات، قالت إن المفوضية تتعاون تعاوناً وثيقاً مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، حيث أن انتهاكات حقوق الإنسان هي السبب الرئيسي لتدفقات اللاجئين، وإن الإصلاح أدى إلى زيادة التعاون عن طريق اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

٣٥ - رئيس الأساقفة مارتيتو (مراقب الكرسي الرسولي): أشار إلى أن اللاجئين ليسوا ثانويًا للصراع، وإنما هم في كثير من الأحيان جوهره الحقيقي ونطاقه، كما يتضح ذلك من استراتيجيات التطهير العرقي، ومحاولات الإبادة الكاملة للمجتمعات، والاعتداءات على مخيمات اللاجئين، وجميع الأعمال الرامية إلى منع وصول المساعدة الإنسانية إلى اللاجئين، حيث يكون أكثرهم تضرراً هم في الوقت نفسه أكثرهم ضعفاً، وهم النساء والأطفال والمسنون. وبالإضافة إلى اللاجئين الحقيقيين الذين يبلغ عددهم ٢٥ مليوناً، توجد أعداد كبيرة من المشردين داخلياً في بلدانهم نتيجة للصراعات، وهم معرضون للجوع وجميع أنواع المرض والعنف، ولا تحميهم أية آلية قانونية أو مؤسسية، ولا يستطيعون الإفادة من المساعدة المقدمة من المجتمع الدولي.

٣٦ - وأضاف قائلاً إن العاملين في مجال المساعدة الإنسانية والمنظمات الإنسانية جديرون باعتراف المجتمع الدولي بجهودهم والثناء عليهم. غير أنه ينبغي النظر إلى المساعدة الإنسانية، أيًا كان مدى أهميتها، على أنها

مجرد إمداد مؤقت يتم في حالات الطوارئ، ولا يمكن الاستعاضة عنها عن الإرادة السياسية الازمة لحل المشكلة التي كانت أساساً لحالة اللاجئين.

٣٧ - واستطرد يقول إن لمسألة اللاجئين بكمالها آثاراً معنوية خطيرة أيضاً. فوراء كل صراع توجد قصة طويلة من الانتهاكات المستمرة والمنتظمة لحقوق الإنسان الأساسية. وأفضل طريقة لمنع الصراعات هي تحقيق� الاحترام اللازم لكرامة البشر وتقديم الضمانات لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فمن شأن وقف التدفق غير المشروع للأسلحة أن يتسبب في إخماد العديد من الصراعات.

٣٨ - واستأنف قائلاً إنه قد تكون أيضاً بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية من بين الأسباب المباشرة للفرار. وتتحمل الدول مسؤولية خاصة في مجال توجيه سياساتها نحو نمط من التنمية يتسم بالمشاركة والحفاظ على البيئة. غير أنه ينبغي مشاركة القطاع الخاص والمجتمع الدولي في تلك المهمة من خلال تجديد جهود التعاون من أجل تحقيق التنمية.

٣٩ - واختتم قائلاً إنه ينبغي ضمان حق اللاجئين في الحماية والعودة متعمدين بالأمن والكرامة. ومع ذلك، فليست مسألة التشرد مجرد موضوع يشير الاهتمام بالجانب الإنساني؛ بل هي أيضاً موضوع يتصل بالسلام والاستقرار الدوليين. ومع صنع السلام وحفظ السلام، يصبح العمل الملموس في سبيل بناء السلام ضرورة في تلك الحالات.

٤٠ - السيد سوشاريبا (النمسا): تكلم باسم الاتحاد الأوروبي والبلدان المنتسبة له وهي استونيا، والجمهوريتين التشيكية، وبولندا، وبولندا، ورومانيا، وسلوفاكيا، وسلوفينيا، وقبرص، ولاتفيا، ولتوانيا، وهنغاريا، وأكّد صعوبة وخطورة الظروف التي عادة ما يضطلع في ظلها موظفو المفوضية بمهامهم، وطالب بالإفراج الفوري عن السيد كوشتييل المحتجز في شمال أوسيتيا منذ ٢٨٦ يوماً.

٤١ - وأشار إلى أن المفوضية تواجه حالياً عدداً من الأزمات، لا سيما تشرد السكان على نطاق واسع في كوسوفو وغرب أفريقيا ومنطقة البحيرات الكبرى. وثمة حاجة إلىبذل جهود دولية متضافرة لتحسين الدعم المقدم إلى المفوضية في مهمتها الهادفة إلى توفير الحماية المناسبة لللاجئين. وفي حين أنه لا بد في الحقيقة من أن تبدي بلدان المنشأ وبلدان اللجوء وغيرها من البلدان المتضررة تضامنها وتقاسمها لتحمل الأعباء، لا يزال البلد المضيّف هو المسؤول الأول عن حماية اللاجئين. ولذلك لا يمكن أن يتّخذ التضامن الدولي وتقاسم تحمل الأعباء ذريعة لتجاهل المبدأ الأساسي المتمثل في عدم الإعادة القسرية لللاجئين. ويدعم الاتحاد الأوروبي دون تحفظ الحق في اللجوء ويرى أنه لا يمكن قبول توافق الانتهاك لمبدأ عدم الإعادة القسرية.

٤٢ - وأضاف قائلاً إن على الدول أيضاً أن تعالج الأسباب الجذرية للتشرد. فاحترام حقوق الإنسان، ولا سيما حقوق الأقليات، إلى جانب انتهاج حكم رشيد قائم على المبادئ الديمقراطية يعد مسألة هامة. وقال إنه إذا لم تكن الدول قادرة على منع التشرد، فإن عليها واجب تيسير العودة الطوعية لمواطنيها متعمدين بالأمن والكرامة، فضلاً عن إعادة إدماجهم في المجتمع.

٤٣ - واستطرد يقول إن الاتحاد الأوروبي يشاطر المفوضية قلقها بشأن العديد من الانتهاكات الخطيرة لقانون اللاجئين وحقوق الإنسان فضلا عن القانون الإنساني الدولي. ويجب على الدول أن تتحمل المسؤوليات التي يفرضها عليها القانون الدولي، ولا تزال اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ الملحق بها حجري الزاوية لحماية اللاجئين. وكرر مناشدة الاتحاد الأوروبي جميع الدول التي لم يسبق لها الانضمام إلى هذين الصكين وتنفيذهما فضلا عن الصكوك الإقليمية أن تفعل ذلك. وقال إن القرار الأخير الذي اتخذته المفوضية لتشجيع الحوار مع كل من البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية بشأن مسائل الحماية، فضلا عن المبادرة التي أطلقتها مؤخرا اللجنة التنفيذية لتشجيع على الانضمام إلى الاتفاقية والبروتوكول، يعتبران خطوة جديرة بالترحيب.

٤٤ - ومضى يقول إن التدفقات المركبة تشكل تحديات خاصة أمام حماية اللاجئين. فمن المهم التمييز بين اللاجئين الذين يفرون حناظا على حياتهم أو حرثتهم - وهؤلاء لا بد من أن تتخذ بشأنهم إجراءات عادلة وفعالة - واللاجئين الذين غادروا بلادهم أملأ في إيجاد حياة أفضل. وينبغي لكل إنسان عنده من الأسباب الثابتة ما يدعوه إلى الخوف من الاضطهاد بسبب الجنس أو الدين أو الجنسية أو العضوية في جماعة اجتماعية أو الالتماء إلى رأي سياسي أن يلقى الحماية المناسبة. ويحدرو وضع نظم تكميلية للحماية تصمم خصيصا لاحتياجات اليوم وتحدياته. ومع ذلك، فإن استغلال بعض الأفراد لإجراءات اللجوء بهدف التهرب من إجراءات الهجرة العادلة يعيق قدرة السكان المحليين على استقبال اللاجئين الحقيقيين، ويهدد بضياع مصداقية مفهوم اللجوء، وربما يؤثر تأثيرا سلبيا على سياسات اللجوء وممارساته على الصعيد الوطني.

٤٥ - وأردف قائلا إن الاتحاد الأوروبي يشجع المفوضية على زيادة تعزيز تعاونها مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان وغيره من الهيئات والآليات ذات الصلة، فضلا عن تعاونها مع المنظمات غير الحكومية. وثمة حاجة إلى الإجراءات الوقائية حيث أن انتهاكات حقوق الإنسان والحربيات الأساسية في أوقات السلام والصراع تعد واحدا من الأسباب الرئيسية لتدفقات اللاجئين وعقبة خطيرة أمام عودتهم متعمدين بالأمن والكرامة.

٤٦ - وقال إن الاتحاد الأوروبي يدين جميع أشكال العنف والتمييز ضد النساء والفتيات المشردات، فضلا عن انتهاكات حقوق الأطفال اللاجئين. ويطلب من جميع الدول أن تتخذ التدابير اللازمة لإنهاء تلك الانتهاكات وكتلة حماية حقوقهن الإنسانية وسلمتهم الجسمانية والنفسية.

٤٧ - واستأنف يقول إن الصراع القائم في كوسوفو بين القوات الحكومية والمجموعات المسلحة الكوسوفية تسبب في فرار ما يقرب من ٣٠٠٠ شخص من منازلهم، ومعظمهم من النساء والأطفال. وأعرب عنأمل الاتحاد الأوروبي في أن تمهد الاتفاقيات التي تم توقيعها في بلغراد يومي ١٥ و ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ الطريق للتوصل إلى تسوية دائمة. كما أعرب عن ترحيب الاتحاد بمذكرة التفاهم التي وقعتها المفوضية ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا في فيينا يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨. وسيتعين على هاتين الهيئةين أن تعملان وثيقا مع غيرهما من المنظمات الدولية ذات الصلة من أجل إحلال السلام في المنطقة وتحفييف كربة المشردين بسبب ذلك الصراع.

٤٨ - واستطرد يقول إن هناك حاجة ماسة في حالات ما بعد الصراع إلى خلق مناخ من السلام والأمن والصالحة لتوفير ظروف حياة وعمل مقبولة والتعجيل بجهود التعمير والتنمية وإعادة بناء المجتمع المدني من أجل تمكين اللاجئين من العودة في أقرب وقت ممكن. ولذلك تحتاج الدول وجميع العناصر الفاعلة سياسياً وإنسانياً واقتصادياً إلى وضع استراتيجيات شاملة لمواجهة احتياجات السكان المعندين. والمحاولات المبذولة حتى الآن للربط بين مرحلتي الإغاثة والتنمية وإشراك وكالات التنمية والمؤسسات المالية منذ بداية الأزمة لم تسفر سوى عن نتائج متواضعة. وينبغي أن يكون لعملية العودة أثر إيجابي على السلام والصالحة في البلد المعندي.

٤٩ - وقال إنه ينبغي ملاحظة أن الاتحاد الأوروبي كان بصفة إجمالية أكبر جهة مانحة خلال السنوات الأخيرة، حيث إن دولة الأعضاء الـ ١٥ واللجنة الأوروبية تبرعت مجتمعة للمفوضية في عام ١٩٩٧ بمبلغ ٣٣٣ مليون دولار، أي حوالي ٤٢٪ في المائة من الأموال الواردة من المصادر الحكومية. وقد أحاط الاتحاد الأوروبي علمًا على النحو الواجب بمخاوف المفوضية السامية تجاه حالة التمويل الصعبة والتماسها بأن تتسم الموارد بمزيد من المرونة والقدرة على التنبؤ. وقال إنه ينبغي للمفوضية في ذلك السياق أن تسعى إلى توسيع قاعدة مانحاتها.

٥٠ - وأردف قائلاً إن مما له أهمية بالغة أيضاً أن تستخدم الأموال المتاحة بأكثر الطرق فعالية. وأعرب عن ترحيب الاتحاد الأوروبي بمساعي المفوضية الرامية إلى زيادة تحسين المساعدة ومعالجة أوجه القصور، لا سيما ما يتعلق منها بالميزانية، بما يتفق مع توصيات مجلس مراجعى الحسابات واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية واللجنة الخامسة، وعن ثقة الاتحاد في أن تلك الجهود ستتمكن المفوضية من أداء مهامها بطريقة أكثر فعالية.

٥١ - واختتم قائلاً إنه على الرغم مما تواجهه المفوضية من مشاكل إدارية، فإنها تستحق مؤازرة المجتمع الدولي لها سياسياً ومالياً، وإنها ستظل تحصل على الدعم الكامل من الاتحاد الأوروبي.

٥٢ - السيدة تافت (الولايات المتحدة الأمريكية): أشارت إلى أن الأزمات الحاصلة في سيراليون وكوسوفو وجمهورية الكونغو الديمقراطية زادت عدد اللاجئين، وإلى أنه لم يعد بالإمكان توفير الحماية اللازمة للاجئين في العديد من أنحاء العالم.

٥٣ - ومضت تقول إن الولايات المتحدة ترى أن من الضروري تطبيق مبادئ التضامن الدولي في هذا المجال من أجل إيجاد عالم لا تكون فيه عبارتا "حماية اللاجئين" و "البحث عن حلول دائمة" من العبارات الخاوية. وقالت إن بلدانها بناشت الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ بأن تفعل ذلك دون توان. وأضافت أن من الضروري أن يُنظر إلى حماية اللاجئين بوصفها من المسؤوليات المشتركة لا الأعباء المشتركة.

٥٤ - قالت إن التضامن الدولي يقتضي ما هو أكثر من تقديم التبرعات. ومضت تقول إن مساهمة البلدان المضيفة، لا سيما البلدان التي توجد في العالم النامي، والتي تتقاسم أقاليمها ومواردها مع اللاجئين، هي أهم مساهمة على الإطلاق. وأضافت أن تقاسم المسؤولية لا يقتصر على تقاسم التكاليف المالية؛ إذ أنه يعني أيضاً

تقاسم المسؤولية عن إيجاد حلول للمنازعات وحالات انتهاك حقوق الإنسان التي تفضي إلى مشكلة اللاجئين. وقالت إنه ما من بلد، غني أو فقير، يستطيع أن يتهرب من هذه المسؤولية السياسية.

٥٥ - وقالت إن من المهم اتخاذ التدابير الالزمة للمحافظة على الطابع المدني لمخيمات اللاجئين، وذلك بإقامتها بعيداً عن مناطق الحدود وتجريد العناصر المسلحة الموجودة في هذه المخيمات من السلاح، والفصل بين العسكريين وعامة السكان المدنيين وزع وحدات من الجنود أو رجال الشرطة المحترفين لكتفالة الأمن. ولهذا السبب فإن من دواعي القلق أن مخيمات اللاجئين في سيراليون توجد بالقرب من مناطق الحدود مع غينيا وليبيريا وأن من دواعي سرور بلدانها أن الأمين العام أوصى بإقامة آليات جديدة لحماية مثل هذه المخيمات.

٥٦ - وأضافت أن هناك تطويراً آخر مثيراً للقلق وغير مقبول يتمثل في تطبيق معايير مختلفة لحماية فئات مختلفة من اللاجئين. إذ أن من الواجب معاملة اللاجئين على قدم المساواة، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان.

٥٧ - وأشارت أنه ينبغي إيلاء عناية خاصة للنساء والأطفال لدى تخطيط برامج الحماية والمساعدة. ورغم إحراز تقدم في هذه الناحية إلا أنه لا يزال يتquin القيام بالكثير، لا سيما على الصعيد الميداني.

٥٨ - وقالت إن حماية موظفي الأنشطة الإنسانية هو أيضاً من المجالات المثيرة للقلق. إذ أن ازدياد حالات القتل والاختطاف التي تمس هؤلاء الموظفين في جميع أنحاء العالم تدل على تدهور غير مقبول في احترام المبادئ الأساسية للمساعدة الإنسانية. لذلك فإن وفدها، وهو يشير إلى حالة فنسينت كوشتييل كمثال، ينادي جميع الدول والجهات الفاعلة الأخرى الامتثال لأحكام القانون الإنساني الدولي نصاً وروحاً.

٥٩ - وقالت إن من دواعي سرور الولايات المتحدة أن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سلّمت بأهمية إعادة توطين اللاجئين بوصف ذلك وسيلة من وسائل الحماية وهي تتعاون بشكل أوّلوي مع الولايات المتحدة بشأن برنامج إعادة توطين اللاجئين، لا سيما في أفريقيا.

٦٠ - وأشارت أن حكومتها تحت المفوضية على مواصلة تعاوُنها الوثيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان والمؤسسات الأخرى المعنية بحقوق الإنسان، على أن تواصل هذه المؤسسات التمييز بين الولاياتها بشكل واضح.

٦١ - وفيما يتعلق بتمويل حالات النقص التي تواجه المفوضية، قالت إن الواجب يقضي بزيادة اقتسام التكاليف المالية والمادية التي تنطوي عليها حماية اللاجئين فيما بين أعضاء المجتمع الدولي. وذكرت أن حكومتها قدّمت إلى البرامج العامة والبرامج الخاصة خلال السنة المالية ١٩٩٨ مساهمات بلغت ٢٥٠ ٠٠٠ دولار، وأنها سوف تواصل الإسهام في هذين البرنامجين كلّيهما في مطلع عام ١٩٩٩، وتحدوها الأمل في أن تحذو البلدان الأخرى حذوها.

٦٢ - وقالت إن حل مشكلة اللاجئين لا يمكن في نوعية المساعدة المقدمة ولا في مقدار هذه المساهمة المقدمة وإنما في إقامة صرح السلام في جميع أنحاء العالم.

٦٣ - السيد دوس سانتوس (موزامبيق): تكلم باسم الدول الأعضاء في المؤتمر الإنمائي للجنوب الأفريقي (SADC)، فقال إن مشكلة اللاجئين حادة بشكل خاص في أفريقيا لأنه كان يوجد في هذه القارة، في عام ١٩٩٦ وحده، ما يربو على ٨ ملايين من اللاجئين والعائدين والمشددين. وقال إن المؤتمر يتطرق مع المفوضية السامية على ضرورة وضع مزيد من التشدد على أسباب هذه المشكلة، وهو يرى أنه ينبغي التوسيع في استخدام الدبلوماسية الوقائية من أجل تجنب المنازعات وما تفضي إليه من تدفقات كبيرة لللاجئين.

٦٤ - وأشار إلى المشاكل الحساسة التي تنشأ عن وجود اللاجئين (التي ذكرت في الفقرة ٢٧ من الوثيقة A/53/328) وأعاد إلى الأذهان أنه سبق للمفوضية السامية أن شددت على أن من الضروري ومن الممكن التوفيق بين حماية اللاجئين والمصالح الأمنية للبلدان المعنية (الفقرة ٢٥). وفيما يتصل بالحاجة إلى المحافظة على الطابع المدني الصرف لمخيمات اللاجئين واستبعاد جميع من لا يحق لهم الحصول على مركز اللاجئين، شدد على أن معظم بلدان اللجوء لا تملك القدرة للاضطلاع بهذه المهمة وهو لذلك ينادي المجتمع الدولي أن تمد لها يد المساعدة.

٦٥ - وذكر أن مجلس وزراء المؤتمر الإنمائي للجنوب الأفريقي وافق، في اجتماعه المعقود في مابوتو في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، على أن من الضروري إنشاء آلية إقليمية لحماية حقوق اللاجئين. وأضاف أنه تم تكوين أفرقة عاملة لإعداد اقتراحات بشأن كيفية معالجة مشكلة اللاجئين والعائدين والمشددين والمهاجرين غير الشرعيين في الجنوب الأفريقي. وقال إن النية تتجه إلى القيام بمبادرة مشتركة تضم المؤتمر الإنمائي للجنوب الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة العمل الدولية.

٦٦ - وأضاف أن المؤتمر، ولئن كان يرحب بزيادة عمليات العودة الطوعية، يشعر بالقلق إزاء تدفقات اللاجئين الجديدة الناجمة عن آخر المنازعات التي اندلعت في هذه المنطقة. لذلك فإن من المهم أن تقوم المفوضية والبلدان المعنية بالعمل معاً، في تعاؤن وثيق، من أجل ضمان لا تؤدي عودة اللاجئين إلى مشاكل جديدة في البلدان التي تتم فيها إعادة توطينهم.

٦٧ - وذكر أن المؤتمر الإنمائي للجنوب الأفريقي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بموجب أساس مذكرة التفاهم الموقعة بينهما في عام ١٩٩٦، يتعاونان على إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين الحاضريين في الجنوب الأفريقي. وقال إن المفوضية ظلت تقدم الدعم، أو الائتمانات الصغيرة، للقروض المقدمة للتدريب المهني والتدريب على الأعمال الحرة، وكذلك إعادة إدماج اللاجئين على الصعيد المحلي.

٦٨ - ومضى يقول إن مشاكل اللاجئين تقتضي التعاون بين شركاء عديدين، وأن المؤتمر يلاحظ بارتياح خاص أنه تمت إقامة روابط في هذا المجال بين مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي وبرنامج الأغذية العالمي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٦٩ - ورحب المؤتمر بالعديد من المبادرات التي تم القيام بها بهدف تحسين مستوى التأهيل والاستجابة في حالات الطوارئ، وهو يحث اللجنة المعنية باللاجئين التابعة لمنظمة الوحدة الأفريقية على أن تواصل تعاوّنها

مع المفوضية فيما يتعلق بالبحث عن الحلول الدائمة. ويلاحظ المؤتمر بارتياح أن المفوضية اشتركت في الاجتماعات التي عقدتها اللجنة وقامت بتكييف دعمها المقدم لمنظمة الوحدة الأفريقية فيما يتصل بالإنتار المبكر ومنع المنازعات. كذلك أحاط المؤتمر علمًا مع التقدير بالوصيات الناشئة عن الاجتماع الإقليمي المتعلق بمسائل اللاجئين، الذي عُقد في كمبالا، في أيار / مايو ١٩٩٨. وهو يشكر المفوضية على مساعدة لجنة منظمة الوحدة الأفريقية على القيام بالأعمال التحضيرية لاجتماع وزاري بشأن اللاجئين، كان من المقرر عقده في الخرطوم في كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٨، ويحدها الأمل في أن تقوم البلدان الأفريقية التي ستشارك في ذلك المؤتمر باقتراح تدابير محددة لحل مشكلة اللاجئين.

٧٠ - وقال إن من واجب المجتمع الدولي أن يساعد البلدان المضيفة لللاجئين نظراً لما يشكله وجود اللاجئين فيها من عبء ثقيل على مواردها. وقال إن المؤتمر يحث المجتمع الدولي علىمواصلة تقديم التبرعات الازمة إلى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويهيب ببلدان منشأ اللاجئين أن تقوم بإزالة الأحوال التي تفضي إلى تدفق اللاجئين خارجها. ويشدد غایة الإشادة بالمفوضية السامية وبموظفيها لما أبدوه من تفان في خدمة قضية اللاجئين ويفكّد من جديد التزامه بأن يواصل العمل من أجل إيجاد الحلول الدائمة لهذه المشكلة لما لها من آثار سلبية على تنمية القارة الأفريقية.

٧١ - السيد كولبي (النرويج): قال إن على المحكمة الجنائية الدولية، وفقاً لنظامها الأساسي، أن تقوم بدور هام فيما يتعلق بكفالة الأمان لموظفي المساعدة الإنسانية، ومع ذلك يلزم رصد موارد إضافية من أجل زيادة احترام القانون الإنساني الدولي وحماية موظفي المساعدة الإنسانية. وفي هذا الصدد، أشار إلى الاقتراحات التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن بشأن هذه المسألة (S/1998/883). وقال إن وفده يرحب بما أجري في السنوات الأخيرة من حوار بين مجلس الأمن ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بشأن المنازعات ذات الصلة.

٧٢ - وفيما يتعلق بکوسوفو، قال إن على المجتمع الدولي، رغم ما أثاره التوقيع على اتفاق بلغراد في تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٨ من آمال في السلام، أن يقوم بتبعة الدعم اللازم للمفوضية لتمكينها من الاضطلاع بمهمة الحماية الموكولة إليها، لأن موظفي المساعدة الإنسانية وحدهم لا يستطيعون الاضطلاع بالمسؤولية عن أزمة سياسية لها آثار إنسانية. وقال إن وفده يؤيد بكل صدق دور الوكالة الرائدة الذي أوكل إلى المفوضية، ويسلم في الوقت ذاته بأهمية وجود الوكالات الأخرى للأمم المتحدة، وللجنة الصليب الأحمر الدولي، والمنظمات غير الحكومية العاملة في الميدان، والتي ينبغي لها جميعاً أن تقدم الدعم اللازم لآليات التنسيق الموجودة الآن.

٧٣ - ذكر أن النرويج، بوصفها الدولة التي أنيطت بها المسؤولية عن منظمة الأمان والتعاون في أوروبا، ظلت تحاول زيادة التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأن هذا التعاون ستكون له أهمية كبيرة بالنسبة لكوسوفو ودول البلقان والمنطقة القوقازية الكبرى وبعض بلدان رابطة الدول المستقلة. وذكر أن المؤتمر الإنمائي للجنوب الأفريقي رحب منذ عهد قريب بالتوقيع على مذكرة تفاهم بين المنظمتين.

٧٤ - وأعرب عن أسف وفده لتدور مستوى حماية اللاجئين، لا سيما في منطقة البحيرات الكبرى، ورحب بتعزيز دور منظمة الوحدة الأفريقية فيما يتعلق باحترام بلدان المنشأ لمبادئ القانون المعترف بها دولياً في هذا المجال.

٧٥ - وأشار إلى أن تجدد النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية أفضى إلى موجة جديدة من المشترين داخلية، وهو يقتضي زيادة الجهد المبذولة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. بيد أن من سوء الطالع أن المنازعات استمرت في غربي أفريقيا، وكذلك الحال فيما يتعلق بالجرائم البشعة التي ترتكب في حق المدنيين واللاجئين.

٧٦ - وقال إن على الدول أن تحترم المبادئ الأساسية المتعلقة بقانون اللجوء وعدم الإبعاد. وذكر أنه في بداية عام ١٩٩٨ قامت النرويج بمنح حق اللجوء لأشخاص تعرضوا لللاحقة من قبل جهات غير رسمية ولأشخاص تعرضوا لللاحقة على أساس الجنس أو التوجه الجنسي. وأضاف أن اتفاقية عام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ المتصلين بمركز اللاجئين لا تزال تشكلان الصكين الأساسيين لحماية اللاجئين في نظر النرويج، وهي تناشد جميع الحكومات التي لم توقع عليها أن تفعل ذلك.

٧٧ - وقال إن العودة الطوعية وإعادة الاندماج على الصعيد المحلي هما الحلان المفضلان لدى اللاجئين. لذلك فإن من المهم، من أجل منع زيادة التشريد، ضمان إعادة إدماج اللاجئين في المجتمع. ومن هذا المنطلق فإن من الضروري تعزيز التنسيق بين البلدان المعنية ومفوضية اللاجئين والشركاء في التنمية والشركاء المعنيين بحقوق الإنسان، ومواصلة إجراء حوار مع مؤسسات بريتون وودز. وقال إن إعادة التوطين، وهي الحل الأخير، تعد ضرورية في بعض الحالات. لذلك قالت النرويج منذ عهد قريب بزيادة حصتها السنوية المتعلقة بإعادة إدماج اللاجئين في البلد بنسبة ٥٠ في المائة وهي تحت البلدان الأخرى على أن تحدو حذوها.

٧٨ - وقال إن المؤسف أن الموارد المالية للمفوضية تشهد تقلصاً في حين يشهد حجم مهمتها ازدياداً. لذلك فإن الأمل معقود على أن تتمكن المفوضية من تحسين حالتها هذه بفضل زيادة الشفافية والمساءلة، وذلك، في جملة أمور، عن طريق اعتماد إجراءات جديدة لوضع الميزانية.

رفعت الجلسة في الساعة ١٣١٥
